

مساهمة مقاصد الشريعة في تطوير التمويل الإسلامي: تقييم سوق رأس المال الإسلامي
THE CONTRIBUTION OF MAQASID AL-SHARIA TO THE DEVELOPMENT OF
ISLAMIC FINANCE: AN ASSESSMENT OF THE ISLAMIC CAPITAL MARKET

Mohamed Abdikani Jama
Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
International Islamic University Malaysia,
Institute of Islamic Banking and Finance (IiBF),
Gombak 53100, Kuala Lumpur, Malaysia
E-mail: alamri@iiu.edu.my

الملخص

مقاصد الشريعة هي الأهداف السامية التي وضعت الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح الخلق جميعاً في الدنيا والآخرة. وتشتمل هذه الأهداف على مبادئها الأساسية المتمثلة في تأمين المصالح الإنسانية وتعزيزها والمحافظة عليها وحمايتها من خلال جلب المنافع ودفع الضرر في جميع مجالات حياة الإنسان. إن هذه المبادئ الأساسية لمقاصد الشريعة الإسلامية لها دور كبير بتطوير التمويل الإسلامي من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأمة تماشياً مع هذه الأهداف المحددة، كما لا بد من إيضاح مدى مساهمة مقاصد الشريعة الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي، وتهد هذه الورقة إلى استكشافه، مع التركيز على سوق رأس المال الإسلامي (ICM).

الكلمات المفتاحية: مقاصد الشريعة، التمويل، سوق رأس المال

Abstract:

Maqasid al-Sharia are the main goals that set Islamic law to achieve the goodness of all human being in this world and the hereafter. These goals include its basic principles of securing, promoting, preserving, and protecting human interests by bringing benefits and warding off harm in all areas of human life. These basic principles of the objectives of Islamic law have a major role in developing Islamic finance in order to meet the social and economic needs of the nation in line with these specific goals, and to what extent the objectives of Islamic law have contributed to the development of Islamic finance is what this paper seeks to explore, with a focus on the Islamic Capital Market (ICM).

Keyword: Maqasid al-Sharia, Islamic Finance, Islamic Capital Market

المقدمة:

تطور التمويل الإسلامي حديث العهد مقارنة مع نظيره، النظام المالي التقليدي. إنه نتاج للمقاصد التي تتمثل كل مجال من مجالات الحياة الإنسانية، بما في ذلك التمويل الشامل، والسعي لضمان رفاهية الإنسان فيما يتعلق باحتياجاته المادية في هذا العالم. إن الهدف العام للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي هو إيجاد نظام

اقتصادي عادل وشامل يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع وألا يكون المال دولة بين الأغنياء، وكذلك الحفاظ على الثروة من خلال حمايتها من التلف والمحافظة على قيمتها، وتنظيم ملكية الثروة، والاستحواد، والتنمية. ومن ثم اعتبر الإسلام المال ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية (ISRA, 2015).

وتهدف هذه الرؤية الإسلامية الى تيسير أمور الانسان وحثه على السعي لتحقيق حاجاته المادية والرّوحية بتوازن وكذلك مواجهة أو حل القضايا المعاصرة في كل من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والمالية، أما تطبيق مقاصد الشريعة هو عنصر مهم يحتاج إلى دمج جميع المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز باستمرار على أهمية مقاصد الشريعة في جميع مجالات التمويل الإسلامي. يجب التأكيد من خلال التوصية المقدمة إلى جميع الهيئات المالية ذات الصلة على تعزيز هذه الأهداف الكريمة في الأسواق وتقديم طلب لها في الصناعات ذات الصلة. ك سوق رأس المال الإسلامي (ICM)، باعتباره وحدة مؤسسية للنظام المالي الإسلامي، وهو السوق المالي الذي يتداول في الأوراق المالية الإسلامية القائمة بحقوق الملكية. على عكس سوق رأس المال التقليدي القائم بالديون، كما أن الأدوات التي يتم شراؤها وبيعها في سوق رأس المال الإسلامي طويلة الأجل. وسيتم في هذا البحث مساهمات المقاصد الشرعية في تطوير التمويل الإسلامي في محاولة لتقييم القضايا والتحديات وطريق المضي قدماً. من أجل مستقبل أفضل للتمويل الإسلامي.

خطة البحث:

بعد هذه المقدمة يتكون هذا البحث الى ثلاثة فصول رئيسية وتكون كالتالي:

الفصل الأول: مفهوم مقاصد الشريعة

- تعريف مقاصد الشريعة
- أقسام مقاصد الشريعة
- الضروريات
- الحاجيات
- التحسينات

الفصل الثاني: مفهوم سوق رأس المال

- سوق رأس المال التقليدي
- سوق رأس المال الإسلامي
- التقسيم الهيكلي لسوق رأس المال العام
- وظائف سوق رأس المال بشكل عام.

الفصل الثالث: تقييم مساهمة المقاصد الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي

- المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال حماية حقوق الملكية.

- المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال الاستحواذ والتطوير.
- المساهمة في الحفاظ على الثروة من التلف.
- المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال التداول وإعادة التوزيع.
- المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال حماية قيمتها وصيانتها.

الفصل الأول: مفهوم مقاصد الشريعة

أولاً: تعريف مقاصد الشريعة:

مقاصد الشريعة مركب إضافي يتكون من كلمة (مقاصد) وكلمة (الشريعة) منسوبة الى الإسلام، لذل نحاول أولاً أن نعرف باعتبارها مركبا إضافيا (المقاصد) (الشريعة).

● المقاصد لغة: جمع مقصد والمقصد: مصدر ميمي مأخوذ من (قصد) يقال قصد يقصد قصدا ومقصدا. ويعني: الاعتماد، التوجه، والأمر، إتيان الشيء. (ابن فارس، 395هـ). وهذا المعنى هو أقرب للمعنى الاصطلاحي إذ أنها تدور حول إدارة الشيء والعزم عليه. كما أنها يطلق استقامة الطريق. قال تعالى (وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر). قال ابن جرير (310H): (والقصد من الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه"

● الشريعة لغة: الدين، الملة، المنهاج والطريقة والسنة وأصلها في لغة العرب مورد الشارية (ابن منظور، 1995). والشريعة ما سن الله من الدين وأمر به قال تعالى (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها) (الجاثية: 18).

واصطلاحاً: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "اسم الشريعة والشرع والشرعة فإنه ينتظم كل ما شرعه الله من العقائد والأعمال.... الشريعة هي طاعة الله ورسوله وأولي الأمر منا" (ابن تيمية، 2004). والثاني يختص بشريعتنا والأحسن أن يقال أن الشريعة ما سن الله لعبادة من الأحكام عن طريق نبي من أنبيائه عليهم السلام.

أما تعريف المقاصد الشريعة كعلم معين فقد عرف ابن عاشور (مقاصد التشريع العامة هي: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من الأحكام الشريعة) (مقاصد الشريعة). ويبدو ان هذا التعريف خاص بالمقاصد العامة للشريعة لذا فقد ذكر ابن عاشور تعريف مقاصد الخاصة للشريعة حين قال "هي الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة كي لا يعود سعيهم في مصالحهم الخاصة بإبطال ما أسس لهم من تحصيل مصالحهم العامة إبطالا عن غفلة أو استزلال هوى وباطل شهوة (شبير ومحمد الطاهر، 2016).

وعرفها د. وهب زحيلي (1997) بتعريف مركب من تعريفين السابقين لكنه أحسن بالنسبة لي حين قال: (هي المعاني والأهداف الملحوظة في جميع أحكامه أو معظمها أو هي الغاية من الشريعة والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها) (الفقه الإسلامي وأدلته). أما بالنسبة لتاريخ المقاصد الشرعية فهي كغيرها من العلوم الشرعية إذ أنها لم تظهر دفعة واحدة، ولكنها مرت بمراحل عديدة حتى وصلت إلى مرحلة التدوين.

أقسام المقاصد الشرعية:

تنقسم مقاصد الشريعة باعتبار المصالح التي جاءت بحفظها أو باعتبار رتب المصالح إلى ثلاثة أقسام رئيسية ويلتحق بهذه الثلاثة المقاصد التكميلية وسأتكلم كل قسم بإيجاز:

أولاً: الضروريات

عرفه الشاطبي بأنها: "مالا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهاجر وفوت حياة وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين" (الشاطبي، 1997). وعرف أيضاً: ما تصل الحاجة إليه إلى حد الضرورة (ابن حزم، 2019).

ويبدو أن كل هذه التعاريف تدور بمعنى متقارب مفاده أن مقاصد الشريعة الخمسة موقع الضرورة.

أما الأدلة على كون الشريعة جاءت بالمحافظة على الضروريات الخمس، فقد ذكر إمام الشاطبي (1997): "قد اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وعلمها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين، ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه بل علمت ملاءمتها للشريعة بمجموعة أدلة لا تنحصر في باب واحد..".

أما الأدلة التفصيلية من الكتاب والسنة، اشتملت هذه الآيات الكريمة على العناية بالضروريات: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ۖ مِنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ۖ إِلَّا بِالْحَقِّ ۖ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (151) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۖ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لَا تَكْلِفُوا نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۖ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (152) وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۖ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (153). (الأنعام 151)

وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ البيعة من النساء على المحافظة على هذه الضروريات بل ومن الرجال كذلك كما في حديث عبادة بن الصامت قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال: تباعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوني في معروف ، فمن وفي منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً فعوقب به فهو كفارة له ، ومن أصاب شيئاً من ذلك في الدنيا فستره الله عليه ، فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه ، قال فباعناه على ذلك (البخاري، 1999) .

وليس هذا فحسب، بل يوجد كثير من الآيات والسنة النبوية تؤكد ان مقاصد الشريعة جاءت بالمحافظة على الضروريات الخمسة.

ثانياً: الحاجيات

وهو ما كان مفتقراً إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب والمقصود أن الحاجيات هو ما لم تبلغ فيها الحاجة مبلغ الضرورة بحيث لو فقدت لاختل نظام الحياة وتعطلت المنافع، وعدمت الضروريات أو بعضها، (الشاطبي، 1997).

وجاءت الشريعة برفع الحرج قال تعالى (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ومن هنا قال العلماء (المشقة تجلب التيسير). فالحرج مرفوع في هذه الشريعة حتى وإن حصل شيء من الغرر مقابل ما يتحقق من المصالح وحاجيات الناس وهي أعظم من تلك المفاسد مثل عقد السلم لأن الناس بحاجة إليه لذا أبيض مع وجود شيء من الغرر. (ابن حميد، 2019).

ثالثاً: التحسينات:

والتحسينات هي " ما لا يرجع إلى ضرورة ولا إلى حاجة ولكن يقع التحسين والتزين، والتيسير للمزايا ورعاية أحسن المناهج " (ابن قدامة، 2019).

وعرف إمام الشاطبي (1997): "الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المدنسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق"

ومثال ذلك منع بيع الماء والكلاء العام لأن هذا يشعر المرء بالبخل والأنانية وهما لا يليقان بالمسلم.

ويوجد علاقة بهذه الأقسام الثلاثة من المقاصد الشرعية قال إمام الشاطبي (1997) "إن كل حاجي وتحسيني إنما هو خادم للأصل الضروري ومحسن لصورته الخاصة إما مقدمة له، أم مقارنا له أو تابعا".

أما التكميليات: فقد ذكر كثير من العلماء الأصوليين إلى هذا النوع وكما هو واضح فهو مأخوذ من المعنى اللغوي حيث إن معنى كلمة كمله أي أتمه، ومعنى ذلك أنه يأتي بعد أصل وليس مستقلاً.

ويمكن أن يكون ضابط التكميليات بأنه ما يتم به المقصود أو الحكمة من الضروري، أو الحاجي، أو التحسيني على أحسن وجه.

مثال: اعتبار الكفاءة ومهر المثل في الصغيرة فإن المقصود من النكاح حاصل بدونها، لكن اشتراط ذلك أشد إفضاء إلى دوام النكاح وتكميل مقاصده فيحصل السكن والمودة بين الزوجين.

ويوجد تقسيمات أخرى في المقاصد الشرعية لكي نكتفي الى هذا التقسيم لشهرته وكذلك يجمع معظم وأهم المقاصد الشرعية كما ذكرنا.

الفصل الثاني: نظرة عامة على سوق رأس المال

تم عرض لمحة موجزة عن سوق رأس المال التقليدي ورأس المال السوقي الإسلامي في القسم التالي بغرض تقييمنا.

أولاً: سوق رأس المال التقليدي

يعتبر الاستثمار في أسواق رأس المال أحد الطرق التي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. ويجدر الذكر أن مصطلح "سوق المال" ليس مصطلحاً حديث الظهور وإنما هو مفهوم مرتبط تاريخياً بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به معظم دول العالم.

يعتبر البعض أن الاستثمار في أسواق المال من أكثر الاستثمارات درأً للربح، إضافة إلى عدم احتياجه إلى رأس مال كبير، كما تعد أسواق رأس المال أكبر مصدر تمويل للشركات غير المالية الأمريكية، حيث يمثل 65% من إجمالي تمويل هذه الشركات في عام 2016. فالاستثمار في أسواق المال يتميز بسرعة إسالة الأصول المستخدمة فيه (الأوراق المالية) فهو عكس الاستثمار في القطاع العقاري. على سبيل المثال؛ يمكنك بيع أصولك ببسر أكبر وفي وقت أقل دون أن تفقد جزءاً كبيراً من قيمة الأصل. (Merton, R. C., 1987)

ويمكن تعريف سوق رأس المال بأنه السوق التي يتعامل فيها بالأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل، أي التي يزيد أجل استحقاقها عن سنة، سواء أكانت هذه الأدوات تعبر عن دين كالسندات أم ملكية كالأسهم. (سليمان).

وسميت سوق رأس المال لكونها السوق التي يلجأ إليها أصحاب المشروعات، لتمويل رأس المال في مشروعاتهم المختلفة.

ثانيا: سوق رأس المال الإسلامي.

يعد سوق رأس المال الإسلامي مصدر التمويل كما أنه يوفر انواع متعددة من الأدوات المالية الإسلامية للمستثمرين كما هو الحال في سوق رأس المال التقليدي، وبشكل عام يضم سوق رأس المال الإسلامي عنصريين رئيسيين هما: سوق الدين وسوق الأسهم، ورغم كنهذا السوق شبيها لسوق رأس المال التقليدي إلا أنه يختلف في عناصر جوهرية لها تعاليم عميقة في الشريعة الإسلامية، (ISRA,2010).

وقد نشأت وازدهر سوق رأس المال الإسلامي نتيجة تزايد الوعي والطلب على الاستثمار في المنتجات المتوافقة مع الشريعة في جميع أنحاء العالم، ويوجد في هذا الوقت كثيرا من المنتجات وخدمات لسوق رأس المال الإسلامي مثل: الصكوك، والأسهم وصناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق الاستثمار العقاري الإسلامي ومنتجات مالية إسلامية لإدارة المخاطر، ويبدو أنه سوق متكامل مع استمرار التطور، كما يجب أن تكون معاملات سوق رأس المال الإسلامي خالية من جميع الأنشطة المحظورة والعناصر مثل الربا، القمار والغرر.

ويمكن أن نعرف بأنه سوق رأس المال بأنه: السوق التي يتعامل فيها بالأدوات المالية ذات الأجل المتوسط والطويل، أي التي يزيد أجل استحقاقها عن سنة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالأسهم والصكوك. كما أنه يشمل صناديق الوحدة الإسلامية الائتمانية وصناديق الاستثمار العقاري الإسلامي (سمور, & نبيل خليل، 2007).

الأسهم الإسلامية

الأسهم الإسلامية تشبه الأسهم التقليدية، وهي تشكل شراكة من خلال تقاسم الخسائر والعوائد. مع أن لحامل الأسهم التمتع بتوزيعات الأرباح إذا تحققت الأرباح وقررت المنظمة المصدرة صرف جزء منها (ISRA, 2011). كما أن الأسهم الإسلامية قائمة على العقود الشرعية مثل المضاربة والمشاركة والتي يجب أن تتوافق مع قواعد وأخلاقيات العقود الإسلامية. كجزء من الأخلاقيات ذات الصلة في المقاصد الشرعية). وبالتالي، تتضمن حقوق الملكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حقوق ملكية شركة يكون خط عملها الأساسي حلال بالكامل. ومع ذلك، يجب إخضاع الشركات التي لديها دخل مختلط كلا من العمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وغير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملية فحص. وإذا كانت الهدف الرئيسي للشركة ومعظم أموالها موافقا للشريعة الإسلامية، فإن نسبة ضئيلة غير موافقة للشريعة لن تبطل حقوق هذه الشركة (ISRA, 2011). لذلك، تم وضع معايير اختيار الأسهم الشرعية لتحديد كل الأنشطة الموجودة في الشركة.

الصكوك

الصكوك هي جمع (صك) وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأنها (وثائق متساوية القيمة حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في أصول مشروع معين أو نشاط

استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما اصدرت من أجله)، وهي مماثلة للسند في التمويل التقليدي. تعتبر الصكوك الأداة الأكثر نشاطاً في سوق الدين الإسلامي (ISRA, 2011). تلعب الصكوك قاعدة أساسية في تسهيل وتطوير أنشطة سوق رأس المال الإسلامي لتوفير بديل إسلامي لتمويلات طويل الأجل للشركات ومؤسسات القطاع العام من خلال الخدمات المصرفية الاستثمارية. نظراً لأنه يمثل حصصاً إجمالية وغير مقسمة من ملكية الموجودات الملموسة من حيث صلتها بمشروع معين أو بنشاط استثماري محدد، لأن المستثمر في الصكوك لا يمتلك التزام دين مستحق كمصدر السندات، ولكنه يمتلك بدلاً من ذلك قطعة من الأصول المرتبطة بالاستثمار. وهذا يعني أنه على عكس حاملي السندات، كما أنه يتلقى حامل الصكوك جزءاً من الأرباح الناتجة عن الأصل المرتبط. ويمكن تصنيف هياكل الصكوك على أساس العقود الأساسية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل المراجعة والسلم والاستصناع والمشاركة والمضاربة والوكالة. وما إلى ذلك، أما هيكل الصكوك فتدعو إلى إنشاء شركة لغرض خاص (SPV) أو بمعنى أوضح للوساطة وإدارة الصكوك. (Vishwanath, S. R., & Azmi S., 2009).

وبشكل عام، توفر الأسهم الإسلامية والصكوك معاً سلعة مختلفة يتم تداولها في سوق رأس المال الإسلامي. لتحقيق الوساطة وتحويل الأموال من الفائض إلى وحدة العجز في الاقتصاد، كما تلعب سوق رأس المال الإسلامي دوراً مهماً لضمان تعبئة وتخصيص الأموال بكفاءة واستخدامها الأمثل.

وقد أدى الوعي المتزايد والطلب على الاستثمار الموافق للمبادئ الإسلامية على نطاق عالمي سوقاً رأس مالا إسلامياً مزدهراً، ويرجع الفضل في ذلك إلى زيادة الثروة في أيدي المسلمين في جميع أنحاء العالم الذين يشاركون بنشاط في أنشطة الشركات والأعمال التجارية. علاوة على ذلك، فإن النمو المستمر لسوق رأس المال الإسلامي هو أيضاً نتيجة لقدرته على دعم النظام المالي العالمي بشكل عام بعد فشل النظام المالي التقليدي الذي أدى إلى أزمات عامة. كما أنه يجذب التمويل الإسلامي اهتماماً وتفاؤلاً شديداً من عامة الجمهور والأكاديميين والممارسين والمهنيين المسلمين وغير المسلمين. اكتسب هذا النظام نمو السوق المالية الإسلامية قفزة كبيرة حيث تم تأسيس العديد من الأسواق المالية الإسلامية العالمية في دول إسلامية مختلفة مثل بورصة ماليزيا وهي الرائدة من حيث الحجم. والمملكة العربية السعودية (التداول) والإمارات العربية المتحدة (ديي وأبو ظبي) (Al-Amine, M. A. B., 2008).

وكذلك تم إنشاء هيئات من أجل الرقابة والتنظيم الفعالين لعدد المتزايد من الجهات الفاعلة في الصناعة الإسلامية، بهدف صياغة المعايير المناسبة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية. تشمل هذه الهيئات الدولية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وغيرها من الهيئات وللجان الخاصة. والهدف الرئيسي هو التأكد من أن جميع المعاملات المتعلقة بأي نطاق من الأنشطة تتوافق مع معايير الشريعة الإسلامية (IFSB, 2006).

التقسيم الهيكلي لسوق رأس المال بشكل عام

يمكننا تقسيم سوق رأس المال إلى نوعين، هما:

السوق الأولي

ويعرف بسوق الإصدار، "والذي يتم فيه إصدار الأوراق المالية كأسهم والسندات وكذلك الصكوك الإسلامية، لأول مرة عن طريق المؤسسات التي تملك القدرة على ذلك". كفتح شركة ما لرأس مالها عن طريق إصدار أسهم جديدة أو اقتراض حكومة ما أموالاً لسد عجز الموازنة عن طريق إصدار أذون الخزانة أو بإصدار الصكوك وبالتالي

يكون بائعو الأوراق المالية في هذا السوق هم المؤسسات التي أصدرتها. (Maiyaki, A. A., 2013)

يعتبر هذا السوق بمثابة مصدر تمويل مستمر للشركات التي بحاجة إلى تمويل دائم بوسيلة أخرى غير الاقتراض من البنوك. ويكون التعامل في هذا السوق عن طريق ما يعرف بالاكتماب الذي يتمثل في طرح الشركة لأسهمها في البورصة من أجل الحصول على قدر معين من المال من المكتتبين على أسهمها ويحصل المكتتب في المقابل على صك ملكية بقيمة ما تم الاكتماب به، والاكتماب نوعان، هما:

- **اكتماب عام:** ويظهر في المشروعات العملاقة التي بحاجة إلى رأس مال كبير، فيتم طرح أسهم الشركة للجمهور العام.
- **اكتماب خاص:** يظهر في المشروعات الصغيرة، وتقتصر الدعوة في هذا النوع من الاكتماب على أشخاص تتم دعوتهم إليه. (Maiyaki, A. A., 2013)

السوق الثانوي

ويعرف أيضاً باسم سوق التداول، وهو سوق مكمل للسوق الأولي حيث يتم فيه تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها وبيعها في السوق الأولي. ويكون هدف المستثمر في هذه السوق الاستفادة من فروق الأسعار أو ما يسمى بالمضاربة.

ينقسم السوق الثانوي إلى فئتين، هما:

السوق المنظمة (البورصة)

وتعرف أيضاً بسوق المزاد أو السوق الرسمية، وهي السوق التي يتم فيها تبادل الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولي وذلك وفقاً لقواعد وقوانين محددة بدقة.

وللبورصة أنواع ثلاثة:

- **بورصة الأسهم والسندات:** وهي عبارة عن بورصة محلية خاصة بكل دولة على حدة وتخضع لقواعد وقوانين محلية. تختلف بورصات الأسهم والسندات فيما بينها في عدد الشركات المدرجة بها وأيام الإجازات وساعات التداول،

• **بورصة العملات (الفوركس):** هو سوق خارج المقصورة، وليس له مقر ولا مكان محدد، بعكس بورصة الأسهم والسندات الموجودة بكل دولة، ويتم التداول في بورصة العملات بشكل مستمر أي أنها تعمل 24 ساعة يوميًا مع إجازة أسبوعية ثابتة يومي السبت والأحد كالبنوك العالمية. ويكون التداول فيها بعملات الدول. (Lahsasna, A., Hassan, K. M., & Ahmad, R.) (2018)

بورصة السلع: وهي التي يتم فيها تحديد سعر السلعة الاستراتيجية (كالقطن والذهب والبتروول وغيرها). ومن الأمثلة عليها بورصة البن بلندن. وكذلك بورصة سوق السلع الماليزية فهي عبارة عن منصة لتسهيل عمليات السيولة النقدية، ومساعدة المؤسسات المالية على إدارة سيولتها، وكذلك مساعدة التمويل عن طريق التورق. والهدف من تأسيسها أمران: المساعدة في تسهيل عملية التمويل للأفراد والمؤسسات، بدل من ان تستقرض من مؤسسات ربوية عن طريق التورق. وكذلك أن المصارف الاسلامية تحتاج الى سيولة لبعض عملياتها اليومية وهي منصة لإدارة السيولة (يونس صوالحي، 2018)

أدوات الاستثمار في البورصة

الاستثمار في البورصة هي عملية تبادلية يتم فيها توظيف أموال الفرد في مشروع أو مؤسسة ما بما يعود عليها بالنفع عن طريق التوسع في مشاريع وشركات في شتى القطاعات. أما عن أدوات الاستثمار في البورصة فهي نوعان، أدوات مالية أساسية وأخرى مشتقة:

الأدوات المالية الأساسية

الأسهم

هي صك ملكية في صورته نقدية أو عينية تطرحه الشركة المساهمة عن طريق الاكتتاب، بحيث يعطي لحاملها الحق في جزء من الأرباح بعد إقرار الجمعيات العمومية، إضافة إلى الحق في اقتسام أصول الشركة في حال إفلاسها. كما أن هذا النوع من الأدوات هو بمثابة طريقه تمويل دائمة لهذه الشركات. وتنقسم الأسهم إلى نوعين

- **أسهم عادية:** هي الأسهم التي تمنح حاملها حقًا في الأرباح التي توزعها الشركة، كما أن حامل هذا النوع من الأسهم له الأولوية في الاكتتاب عند زيادة رأس مال الشركة، واقتسام أصول الشركة في حال تصفيتها، كما أن له حق الاطلاع على دفاتر الشركة والتصويت على قرارات الجمعيات العمومية.
- **أسهم ممتازة:** هي التي تعطي لحاملها الأولوية في اقتسام الأرباح والحصول على ناتج التصفية عن حاملي الأسهم العادية ولم تجز جميع الهيئات الشرعية بهذا النوع لاحتوائه كثير من الأمور غير الموافقة للشريعة مع وجود بعض الاستثناءات. (Hussain M., Shahmoradi A., & Turk R, 2016)

السندات أو الصكوك الإسلامية

هي بمثابة صك مديونية تصدرها الشركة والدولة بالقيمة الاسمية وهنا لا يتكلف حامل السند أي خسائر قد تتعرض لها الشركة لأنه ليس شريكاً بها وذلك على عكس حامل الأسهم وتختلف الصكوك باعتباره اصلاً. وتعتبر السندات والصكوك الحكومية أكثر الأوراق المالية أماناً حيث أنه لا توجد بها مخاطرة.

أدوات مالية مشتقة

وظهرت هذه الأدوات في بداية الأمر كأداة لإدارة المخاطر التي يواجهها المستثمرون في السوق طويلة الأجل، ثم بعد ذلك كأداة للمضاربة ويتم التداول بها في الأسواق الآجلة الرسمية وغير الرسمية. وتنقسم إلى ثلاثة أنواع، هم:

- **الخيارات:** هي إحدى الأدوات المالية وانتشرت في سوق السلع ثم العملات الأجنبية وأخيراً في الأسواق المالية وقيمتها تشتق من اتجاهات الأوراق المالية محل التعاقد أو السلع أو مؤشرات الأسعار. وعقود الخيارات تعطي لحاملها حق بيع السلعة وشرائها بقيمة ووقت محددين سابقاً، كما تعطيه حق الملكية بمجرد دفع القيمة كاملة لبائع عقد الخيار.
- **العقود الآجلة أو المستقبلية:** هو عقد بين طرفين يكون الغرض منه بيع أو شراء أصل ما يسمى "بالأصل محل العقد" بسعر وتاريخ مستقبلي يتم تحديده وقت إصدار العقد وذلك لتقليل المخاطر التي قد تنجم عن تغير الأسعار في المستقبل، وكثير استخدام هذا النوع من المشتقات في الجهاز المصرفي لتفادي مخاطر تغير أسعار الصرف، ولكن ندر ظهورها في الأسواق المالية.
- **المقايضات أو المبادلات:** هو أيضاً اتفاق بين طرفين، ولكن على تبادل مجموعة معينة من التدفقات أو الأصول المالية والعينية بتحديد قيمتها مسبقاً على أن تتم عملية التبادل مستقبلياً إلى جانب أنه يتم استخدامها بشكل كبير بين أصحاب الشركات والمناقصات الكبيرة. ويرجع تاريخ استخدام عقود المبادلات إلى عام 1970 عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية.. (Iqbal Z., 1997)

أما **الهدف الرئيسي** لسوق رأس المال سواء كان سوق رأس المال التقليدي أو الإسلامي: هو جمع أموال طويلة الأجل للحكومات والبنوك والشركات من خلال توفير منصة لتداول الأوراق المالية حيث يعتمد أداء سوق رأس المال على أداء أسواق الأسهم والسندات داخل سوق رأس المال. أدوات سوق رأس المال الصادرة هي أسهم طويلة الأجل أو سندات حيث يمكن للمستثمرين الاستثمار من خلال شراء هذه الأسهم والسندات. (عبد الحليم، محمد فرح، 2006).

وظائف سوق رأس المال بشكل عام

تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات

كما تناولنا سابقاً فالسبب الرئيسي من وجود سوق رأس المال هو تمويل الاستثمار عن طريق التنسيق بين أشخاص يمتلكون أفكاراً استثمارية ومفتقرين للأموال والعكس، وذلك عن طريق تجميع تلك الفوائض التي تعجز الحكومات والبنوك التجارية عن توفيرها ثم توجيهها في الدورة الاقتصادية للاستثمار بالأدوات المالية المتنوعة السابق ذكرها كالأسهم والسندات وغيرها.

توفير السيولة

وهي من أبرز وظائف أسواق رأس المال، بحيث توفر السيولة بشكل مستمر للمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل عكس البنوك، إلى جانب سهولة تحويل تلك الأدوات المالية إلى نقود عند تداولها مما يساعد في تحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.

الاحتفاظ بالثروة

فالأدوات المالية التي يوفرها سوق المال تعمل كمخزن للقيمة، بمعنى أنه يمكن الاحتفاظ بها للتداول في الوقت الذي تضمن فيه هذه الأداة الأمان والربح، وبالتالي زيادة الثروة للمستثمر أو المدخر.

تخفيض مخاطر الاستثمار

يتم تخفيض المخاطر سواء الناتجة عن سوء الإدارة أو تقلبات الأسواق عن طريق تنويع الأدوات المالية المكونة للمحفظة المالية مما يقلل المخاطر، إلى جانب خاصية توفير جميع المعلومات عن أداء الشركات الذي يساعد في اختيار الأداة المالية من الشركة المناسبة والمتوقع الربح من خلالها.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي

فتوفير كل الوظائف السابق ذكرها لسوق رأس المال والطرق المختلفة لتوفير السيولة بشكل مستمر للمشاريع الاستثمارية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل يساعد في النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى معيشة الفرد وتقليل التضخم وتوفير فرص عمل في ظل وجود تلك المشاريع. (Dusuki, A. W., 2011).

الفصل الثالث: تقييم مساهمة المقاصد الشريعة في سوق رأس المال الإسلامي

خلال العقود الأخيرة، تطورت الصناعة المالية الإسلامية وحققنت نتائج مهمة. لقد وجدت مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية والتجارية، و وسعت نطاقها من الصناعة المصرفية وخدمات سوق رأس المال. ، يعتبر سوق رأس المال الإسلامي مثل التقليدي كما ذكرنا من حيث هيكل وهو عامل بارز في النظام المالي الإسلامي العام. كما أنه يلعب دوراً حيوياً في تخصيص الأموال من وحدة الفائض (المدخرين) إلى وحدة العجز (المقترضين) في الأنشطة اليومية، علاوة على ذلك، يوفر سوق رأس المال الإسلامي بشكل أساسي قسماً هائلاً من السيولة لعدد كبير من

الأصول غير السائلة. من خلال توفير مجموعة واسعة من المنتجات المتنوعة من الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتشكيل السندات مثل الصكوك. ونتيجة لذلك، فإن أحد أهم إنجازات سوق رأس المال الإسلامي هو صعود سوق الصكوك في جميع أنحاء العالم. يأتي التطبيق المعزز للصكوك في السنوات الأخيرة من حاجة الحكومات والشركات للوصول إلى أموال من أسواق رأس المال الإسلامية من خلال إصدار الصكوك. ومع ذلك، يجب أن تمثل التقنيات والعمليات المستخدمة لتطوير وتكوين صكوك صالحة للقيم والمبادئ الشرعية. التي يتم تقديمها في نطاق الشريعة الإسلامية ليس فقط من خلال معاملاتها، ولكن في مدى مساهمتها لمقاصد الشريعة (Ahmed, H.) (2011)

وعلى الرغم من التطوير المستمرة في مجال سوق رأس المال الإسلامي من خلال مجموعة من الابتكارات والمنتجات الجديدة الموافقة للشريعة الإسلامية مثل الصكوك، فإن بعض المنتجات - التي حاولت تقليد السندات التقليدية - تشوه صورة مقاصد الشريعة. نشأ هذا التحريف عن سوء فهم الشريعة، من خلال مراعاة الهيكل القانوني للعقد فقط بدلاً من التركيز على المقاصد وكذلك عند تكوين المنتج المالي.

ويمكن رؤية أفضل قاعدة على المنتج المالي الذي يطل بطريقة أو بأخرى على مقاصد الشريعة في سوق رأس المال الإسلامي، في صفتين أساسيتين:

(1) لا يمكن ضمان رأس المال؛

(2) تعتمد العائدات الدورية أيضاً على الأرباح الحقيقية المحققة ويمكن أن تكون متفاوتة. (Dusuki, A. W. (2009)

ومع ذلك، فإن توجيهات الشريعة الإسلامية المتعلقة بهيكل الصكوك القائمة على الأسهم عادة لا تكون ذات أهمية كبيرة للمستثمرين التقليديين المعادين للمخاطر. على وجه الخصوص، فإن دمج الأدوات المالية الإسلامية القديمة مثل المضاربة والمشاركة مع الصكوك لا يلي طلبات المستثمرين التقليديين. لأن أحد الأسباب يمكن أن تكون احتمال عدم حماية رأس المال وبدون دخل ثابت، والتي هي الخصائص المعتادة لأدوات السندات التقليدية. في النهاية، تغير هيكل الصكوك القائمة على الأسهم إلى أدوات (تقليد السندات التقليدية). علاوة على ذلك، تم أيضاً دمج "طرق الائتمان التقليدية" المختلفة في تكوين صكوك المضاربة والمشاركة لتحقيق حماية رأس المال والتنبؤ بالعائدات المحتملة على حد سواء على أدوات الدخل الثابت أو السندات.، كان المستثمرون قادرين على تحقيق النتائج المالية نفسها كما لو كانوا يستثمرون في السندات التقليدية. (Dusuki, A. W., 2011).

ويمكن تلخيص المساهمات مقاصد الشريعة التي لها دور في سوق رأس المال الإسلامي وتطوره بخمس مساهمات:

(1) المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال حماية حقوق الملكية.

(2) المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال الاستحواذ والتطوير.

(3) المساهمة في الحفاظ على الثروة من التلف.

(4) المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال التداول وإعادة التوزيع.

(5) المساهمة في الحفاظ على الثروة من خلال حماية قيمتها وصيانتها..

حماية حقوق الملكية

الملكية تتعلّق بالضرورات الخمس التي أجمعت الشرائع السماوية فاطبة على حفظها في كلّ رسالة وعهدٍ من عهود البشرية المتتابعة، وتتابع الأنبياء والرسل كلّهم على التأكيد على حفظها، والأمر برعايتها، وبيان كلّ ما من شأنه أن يحافظ عليها، (الغامدي ، 2016).

تشير الملكية إلى حق ممارسة الفرد على عقار باستثناء الآخرين وتمكين الوصي على هذا الحق في الاستفادة من العقار والاستفادة من الانتفاع به والاستغناء عن العقار المذكور في سوف دون أي إعاقة قانونية أو تحمل المسؤولية عن خسارتها.

أما في سوق رأس المال التي تتاجر بالصكوك والأسهم الإسلامية، فإن حقوق ملكية حاملي الصكوك محمية من خلال تحديد وسائل الحصول على الملكية وبالتالي استبعاد الآخرين من ممارسة الحقوق على نفس الأصول. وذكر ابن عاشور (2006) أن الشريعة تحمي حقوق ملكية الثروة من خلال تحديد وسائل ثبوت الملكية من خلال واحدا من هذه الأنواع

أولاً: الحيازة الحصرية لقطعة من الممتلكات مثل زراعة قطعة أرض لم يملكها شخص آخر أو عن طريق الوراثة أو كل ما يتيح له الملكية التامة.

ثانياً. الملكية من خلال العمل على قطعة أرض مع مالكها، مثل المغرسة، "نوع من الشراكة (المشاركة) يقدم فيه أحد الأطراف (مالك الأرض) قطعة أرض لا تشوبها شائبة لآخر (غراس) لزراعة الأشجار عليها مقابل حصة محددة ومحددة من الأشجار والفواكه والأرض".

ثالثاً. الملكية من خلال تبادل اثنين من القيمتين هي المعاملات المالية والتجارية مثل المبيعات والإجارة وغيرها ونقل الموضوع. وجعل حُرِّيَّة المَتَصَرِّف ورضاه واختياره أساساً لكلِّ تعاملٍ ماديٍّ، وقرينةً لصحِّه نفاذه (شبير، ومحمد الطاهر، 2016).

(1) : الاكتساب وتطوير الثروة

تعترف الشريعة بميل الإنسان الطبيعي لاكتساب الثروة. هذا هو السبب وراء إعطاء الشخص حرية الحصول على الثروة طالما أن عملية الاستحواذ تتم بطريقة مباحة شرعاً وأن تكون أغراض الاكتساب خالية من العناصر المحظورة، تمثياً مع مبادئ ومتطلبات الشريعة الإسلامية كما قال الله سبحانه وتعالى عن اكتساب الثروة: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (الجمعة 10)).

هذه الآية تبين لنا مدى اهتمام الشريعة على تشجيع الإنسان بوضوح على متابعة معيشتة من خلال الحصول على الثروة بالاكتساب.

أما بالنسبة لتنمية الثروة، فقد ذكر أن النبي شجع استثمار أموال اليتيم في استهلاك الزكاة:

عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ابتغوا في مال اليتيم أو أموال اليتامى لا تذهبها ولا تستهلكها الصدقة) رواه الشافعي في الأم، والبيهقي في السنن الكبرى.

أما في سوق رأس المال فإن بيع وشراء الأوراق المالية الإسلامية يخدم بشكل أفضل مقصد الشريعة الإسلامية فيما يتعلق باكتساب الثروة وتطويرها. بينما يفي بيع وشراء الأوراق المالية المبني على اكتساب الثروة عن طريق الربا أو ما شابه من المعاملات المحرمة، فإن الاستثمار في بشكل مباح يستفيد منه الطرقي العقد وتطويره فهو مقصد من مقاصد الشريعة، بل إن تأثير النظام المالي الإسلامي على القطاع الحقيقي لدفع النمو الاقتصادي والتنمية يشكل أيضاً تحقيق هدف الشريعة فيما يتعلق بحماية الثروة والحفاظ عليها. كما بين أن المال ليس هدفاً في ذاته وإنما للإنفاق ودوران عجلة الاستثمار بقول النبي صلى الله عليه وسلم (من كان له مال فلير عليه أثره) (Hurayra (M. A., 2015

(2) حماية الثروة من التلف

الشريعة لا تشجع الهدر وتؤكد الحاجة إلى حفاظ الثروة والأصول والممتلكات التي يتم تدميرها أو إتلافها أو تعرضها لأي شكل من أشكال الضرر. إلى أي الحد، فإن حماية الثروة من الضرر تعني تجنب أي مخاطر يمكن تجنبها. وشرعت حفظ سجلات معاملات الديون وأخذ الشهود، وتجنب الغرر والخسائر غير الضرورية، ومنع الاحتيال والوسائل الخادعة لاقتناء الثروة، كلها أمور تحميها الشريعة الثروة من التلف. كما أشار هذا الحديث، عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى وهو في الحطيم، فقيل " يا رسول الله أتى على مال بني فلان بسيف البحر فذهب به، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بمنع الزكاة، فحرزوا أموالكم بالزكاة الحديث) وفيه بيان على أن الشريعة لا تسمح بإتلاف المال بأي وسيلة. ويحظر أي الأوراق المالية المهيكلة بطريقة تنطوي على الغرر، والمضاربة غير الشرعية، وما إلى ذلك في سوق رأس المال. هذا هو السبب في أن فحص هيئات الرقابة الشرعية مهم لضمان أن أدوات الدين والسندات المتداولة في سوق رأس المال لكي تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويتمثل هذا، الهدف الرئيسي لمتطلبات المقصد الشرعي في الحفاظ على الثروة وحمايتها من أي شكل من أشكال المخاطر والخسائر التي يمكن تجنبها. (ابن عاشور، 2006).

(3) التداول وإعادة توزيع الثروة.

التداول وإعادة توزيع الثروة هو عنصر ومقصد أساسي من مقاصد الشريعة في الحفاظ على الثروة. هذا هو التأكد من أن الثروة لا تتركز في يد قلة، لأن الضمان الاجتماعي يعتمد اعتماداً كبيراً على تداول الثروة بين أفراد المجتمع. وهذا ما بين الله سبحانه وتعالى في آية عظيمة (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) (الحشر: 7) ، وقد برئ الله منه. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه " رواه أحمد. إذا كان هذا هو جزء من يحتكر السلع لتحقيق مكاسب أكبر، فما بال احتكار

ثروة العالم أجمع وتركيزها في يد قلة من الأفراد مع افتقار باقي شعوب العالم كالأمة وقد اتخذت الشريعة التدابير التالية لضمان إعادة توزيع الثروة وتداولها لتحقيق المقاصد في هذا الصدد:

- تم تشريع الزكاة وركاة الفطر للحفاظ على مجتمع متوازن وتوفير مصدر ثابت للدخل لأفراد المجتمع الأقل حظاً.
- الأوقاف، الهبة، الهدية، الوسيلة تخدم هذا الغرض أيضاً.
- حظر الربا وتشجيع الإقراض بدون فوائد أو تقاسم الأرباح والخسائر.
- تشجيع الاستثمار وحظر التخزين.
- حظر الاحتكار الذي يوجه الثروة إلى أيدي أقلية صغيرة من الأفراد الذين يقومون بثروات على حساب الأغلبية.
- حماية وصيانة قيمة الأصول والحفاظة عليها مهمة للغاية لرفاهية أي اقتصاد. هذه الحقيقة معترف بها من قبل الشريعة وبالتالي، فإنها تتخذ التدابير المناسبة للحد من أي شيء يمكن أن يؤدي إلى فقدان الأصول قيمتها. قال تعالى: (وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) . (هود: 85).

كما حرم الرسول تلقي الركبان وبيع النجش لمنع ارتفاع الأسعار سدا للذريعة (شبير، ومحمد الطاهر 2016).

الخاتمة

في الختام، فإن المقاصد هي حجر الأساس للمعاملات والأدوات المالية التي تتداول في سوق رأس المال الإسلامي. من خلال واحد من الضروريات الخمسة للمقاصد، والتي هي الحفاظ على الثروة، كما أثرت المقاصد بشكل كبير وساهمت إلى حد كبير في تطوير سوق رأس المال الإسلامي. تشمل هذه المساهمة مجالات حقوق الملكية، واكتساب الثروة، والتطوير، والاستثمار، والتداول، وحماية قيمة الأصول والحفاظ عليها. باختصار، إن تحقيق المقاصد هو الذي يمنح سوق رأس المال (ICM) وجودها وتشغيلها.

المراجع:

- أحمد بن فارس. ابن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين. معجم مقاييس اللغة.
- الطبري. الإمام أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت310 هـ). تفسير الطبري دار الفكر.
- ابن تيمية. تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني. (2004) مجموع الفتاوى
- الفاصي، علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال، الفهري (1974) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها.
- الزُّحَيْلِيُّ.. وَهْبَةُ بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته. وهبة الزحيلي. (1997). الفقه الإسلامي وأدلته - ج 5..
- الشاطبي. إبراهيم بن موسى. 1997، الموافقات، ط1، دار عفان،

- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد 541-620 هـ، & النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد محقق. (2019). روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد/تأليف ابن قدامة المقدسي؛ حققه وعلق عليه عبد الكريم بن علي بن محمد النملة.
- ابن عاشور. محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة الإسلامية** ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر ت. 1284 هـ. (2019). مقاصد الشريعة الإسلامية/محمد الطاهر ابن عاشور.
- مبارك بن سليمان ال فواز كتاب الأسواق المالية من منظور إسلامي، جامعة ملك عبد العزيز، جدة . بدون تاريخ.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، 384-456 هـ، & شاكر، أحمد محمد. (2019). المحلى/تأليف ابن حزم، تحقيق الشيخ احمد محمد شاكر.
- محمد بن اسماعيل البخاري. (1999). صحيح البخاري...
- ابن حميد، صالح بن عبد الله بن محمد، 1369 هـ-. (2019). رفع الحرج في الشريعة الإسلامية. ضوابطه وتطبيقاته/تأليف صالح بن عبد الله بن حميد.
- سمور، & نبيل خليل. (2007). سوق الاوراق المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة سوق رأس المال الاسلامي في ماليزيا. سوق الاوراق المالية الاسلامية بين النظرية و التطبيق: دراسة حالة سوق سوق رأس المال الاسلامي في ماليزيا.
- عبد الحليم، محمد فرح. (2006). الأسواق المالية والبورصات.
- شبير أحمد مولوي، ومحمد الطاهر الميساوي، 2016 مقاصد الشريعة في الأموال ووسائلها عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، مجلة التجديد الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
- الغامدي ، ناصر بن محمد ، 2016 ، حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي والآثار الاقتصادية المترتبة عليه ، <http://almoslim.net/node/275713>

ISRA. (2015). Islamic capital markets: Principles and operations. Kuala Lumpur: ISRA

<http://almoslim.net/node/275713>

ISRA. (2016). Islamic Financial System: Principles and operations. Kuala Lumpur.

Kamali, M. H. (2008A) Conceptual Model of Measuring Performance Efficiency of Islamic Banks: Objectives of Islamic Law (Maqasid Al-Shariah) Approach .

Merton, R. C. (1987). A simple model of capital market equilibrium with incomplete information.

Vishwanath, S. R., & Azmi, S. (2009). An overview of Islamic sukuk bonds. *The Journal of Structured Finance*, 14(4), 58-67.

Al-Amine, M. A. B. (2008). Sukuk market: Innovations and challenges. *Islamic Economic Studies*, 15(2).

- Dusuki, A. W. (2009). *Challenges of Realizing Maqasid Al-shari'ah (objectives of Shari'ah) in the Islamic Capital Market: Special Focus on Equity-based Sukuk Structures*. International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA).
- IFSB. (2006). *Guiding Principles on Corporate Governance For Institutions Offering Only Islamic Financial Services (Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions And Islamic Mutual Funds)*.
- Maiyaki, A. A. (2013). Principles of Islamic Capital Market. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 3(4), 278-283.
- Lahsasna, A., Hassan, K. M., & Ahmad, R. (2018). *Forward Lease Sukuk in Islamic Capital Markets*. Springer Books.
- Hussain, M., Shahmoradi, A., & Turk, R. (2016). An overview of Islamic finance. *Journal of International Commerce, Economics and Policy*, 7(01), 1650003.
- Iqbal, Z. (1997). Islamic financial systems. *Finance and Development*, 34, 42-45.
- Dusuki, A. W. (2011). Islamic financial system: Principles & operations. *Kuala Lumpur: ISRA*.
- Ahmed, H. (2011). Maqasid al-Shari'ah and Islamic financial products: a framework for assessment. *ISRA International journal of Islamic finance*, 3(1), 149-160.
- Hurrayra, M. A. (2015). Achievement of Maqasid-al-Shariah in islamic banking: An evaluation of Islami bank Bangladesh limited. *Global Journal of Computer Science and Technology*.